أسرار في السودان: لماذا لا يأتي التعليم في بلادي أولاً؟

Global Education First Initiative

د. أمجد محمد إدريس

تقديم

حين فكرت في وضع هذا التحليل (**أسرار في السودان**)، كان الحافز الأساسي لي هو فهم بعض الأسرار الكبيرة في مسيرة السودان، وحين بدأت بسؤال نفسي عن أهم هذه الأسرار أو الألغاز وجدت أن أهمها وأكبرها علي الإطلاق هو النظام التعليمي في البلاد. لذا أجدني أضع هذا الفصل وكلي أمل أن يحقق الهدف من كتابته، الا وهو المساهمة في وضع التعليم وقضايا التعليم كأولوية في أجندة عملنا اليومية في هذا البلد.

بالرغم من أني في البدء أقر بجهلي الكبير في القطاع التعليمي حيث أنني لم أعمل في هذا القطاع خاصةً في الإدارة التعليمية، لكنني أنظر وأتناول هذا الموضوع من عدة محاور حيث أنني أولاً وأخيراً أطمع أن يأتي اليوم الذي يصبح فيه التعليم محوراً أساسياً في تطور السودان، كما أنني عملت كأستاذ جامعي في عدد من المجالات والمؤسسات الأكاديمية في السودان، ولكن الأهم من

ذلك كله هو أنني نتاج للنظام التعلمي في السودان حيث كنت طالباً لمدة سبعة عشر عاماً من المرحلة الإبتدائية (الأساس الأن) لحين تخرجي من الجامعة.

كما دأبت في أغلب إنتاجي التحليلي، فقد بدأت برصد مشاكل التعليم في السودان لعلي أجد ما يساعدني علي فهم القضايا الأساسية المتعلقة بموضوع الفصل، أو علي الأقل أن أجد بعض الإجابات للأسئلة المحورية والأساسية في الموضوع والتي تشكل اللغز السوداني في الموضوع المعين. لكن بعد برهة بسيطة ومن بداية مراجعاتي وجدت نفسي غارقاً حد ذقني في وحل مشاكل التعليم في السودان التي قام برصدها احد التقارير وبلغت 31 معوقاً كل واحد منها يحتاج إلي الكثير لحله، وكلما كنت أحاول أن أصفي ذهني كي أنظر للأمر من الناحية الإجابية كي أرى الحل وليس المشكلة وجدتني أجر جراً إلي الوراء مع ذات المشاكل التي تناولتها أغلبية أوعية الحوار والنقاش حول الموضوع سواء أن كانت أوراق علمية، بحوث، ندوات، مقال صحفي أو تعليقات علي أي من مواقع الإنترنت.

وقد تم تلخيص هذه القضايا في ثلاث محاور أساسية:

أ. عدم وجود مدارس أو أماكن كافية ومناسبة للعملية التعليمية، خاصةً في المناطق المتأثرة بالحروب والنزاعات.

ب. عدم القدرة علي التوظيف الأمثل للعدد المتاح حالياً من المعلمين مع إنخفاض مستوى التأهيل مقارنة بالمعايير.

ت. عدم وجود نظام ممنهج لتدريب الكادر التعليمي أثناء الخدمة.

ث. غياب نظام فاعل لمتابعة مخرجات العملية التعليمية المختلفة.

وكما أشرنا أعلاه، فإن المتناول لقضايا التعليم فى السودان يقف حائرًاً أمام مفترق طرق، هل يركز على المناهج، أم على الكادر التعليمي أم علي بيئة التعليم أم علي التعليم الأساسي، أم الثانوي أم الجامعي. في الوقت الذي أجد أنها جميعاً قضايا ذات أهمية لكنني أميل إلي أنها جميعاً تشترك في محورين أولهما وأهمها بلا شك هو ضعف التمويل الذي يلقي بظلاله علي ضعف المدخلات المطلوبة لتقوية النظام، لكن في ذات الوقت فإن محور الإدارة التعليمية هو شي أساسي في تطوير هذا النظام.

لقد تعلمت من تجربتي في القطاع الصحي أن النظم الفنية والخدمية مثل الصحة، التعليم والعدل وغيرها تقوم بالأساس علي وجود أشخاص فنيين ذويي تخصص في الخدمات والمجالات المعنية، لكن في ذات الوقت ونسبة لعدم وجود محور التدريب الإداري في نظامنا التعليمي الذي نتلقاه في جامعتنا السودانية، سنجد أن الكثير ممن يقع علي عاتقهم إدارة النظم الصحية، التعليمة والعدلية (وغيرها) يفتقرون إلي عدد من المهارات الإدارية اللازمة لإدارة النظام بشكل كلي. وكما ذكرنا ليس هذا نتيجة ضعف في القدرات الفردية ولكن لغياب هذا الجانب الهام من التدريب الأساسي وكذلك عدم الإهتمام به في التدريب أثناء الخدمة الذي يجب أن يتلقاه الموظف كجزء من التطوير المهني المطلوب للتطوير الفردي والمؤسسي علي حد سواء. وسنتناول هذا الأمر في جزء اخر من هذا الفصل حين نتحدث عن أولويات المرحلة.

مع كل هذه الحقائق وكثرة هذه المشاكل، أجدني قد قررت أن لا أتبع ذات النسق الذي إتبعته في بقية الفصول في هذا الفصل. وقد قررت أيضاً أن لا أتحدث عن الماضي الذي لا خلاص منه، فالأسئلة قائمة حول من هو الملام في تدني مستوى النظام التعليمي في السودان، هل نلوم الإنقاذ أم حكومة عبود أم حكومة الاحزاب التعددية أم، أم؟ فقد تم إلقاء اللوم علي هؤلاء كلهم بطريقة أو أخرى. لقد وجدتني أحن للعام 1930م حينما قام طلاب كلية غردون بإضراب مرتبط بالعديد من القضايا مرتبطة بالعملية التعليمية، وبعد إنتهاء الإضراب قام الحاكم العام وقتها بتعين لجنة لتقصى الحقائق حول نظم التعليم وقدم المفتش الأول للتعليم في الحكومة مذكرة منتقداً فيها سياسة التعليم ونظمه وداعياً إلى اجراء اصلاحات أساسية. علي أساس هذه المذكرة تم إجراء إصلاحات واسعة وجزرية في نظام التعليم في السودان والتي أعُتبرت من أحد أهم النقلات الكيرى التي حدثت في هذا النظام. وحينما نتحدث عن التعليم في هذا الفصل فإننا نقصد به سلسلة التعليم في كافة مراحلة (الأساسي، الثانوي والعالي) بالإضافة إلي كافة تخصصاته (الأكاديمية، الفنية، المهنية والخاصة)، وإن كنا في الكثير من الأحيان نميل لأن نركز علي التعليم الأكاديمي بإعتباره السمة الغالبة لنظام التعليم في السودان.

في هذا التحليل سنحاول ما أمكننا ذلك أن نتجه نحو المستقبل وأن نناقش مستقبل التعليم في السودان مع تناول قضايا أساسية في المشكلة ومحاور لابد من تناولها بصورة كلية بدلاً من التركيز علي المشاكل الصغيرة. سنتناول في هذا الإطار النظرة الأساسية التي يجب أن ينظر بها للتعليم في السودان حيث يجب أن يكون "التعليم أولاً"، سنحاول التحدث عن التعليم من منظور وعقلية المستثمر حيث يجب أن يراه متخذي القرار وكذلك القائمين علي أمر التعليم في السودان.

سنتحدث عن التفكير الإستراتيجي المطلوب في قضايا التعليم وما هي الأولويات وكيف يمكن أن نبدأ مشوار التغيير.

قبل البدء في محاورتك قليلاً عزيزي القارئ في هذا الموضوع العام، فلنرفع أيدينا بالدعاء إلي الله سبحانه وتعالي لأجل صلاح حال التعليم في بلدنا السودان

اللهم يا الله يا الله يا الله يا حي يا قيوم يا قادر على كل شي

أغث امتنا يا مغيث ... أغث امتنا يا مغيث ... أغث امتنا يا مغيث

يا محول الأحوال حول حال التعليم في بلادنا لأحسن حال يا ذا الجلال و الإكرام.

اللهم نتوسل اليك بجاهك أنقذ امتنا من حال الجهل والأمية والفقر يا الله

يا رب يا الله ... إن أول ما أنزلت في كتابك أقرأ .... نسالك يا الله يا عليم ... أن تنزل علي بلادنا من بركة هذه الكلمة رزقاً يعمها ويجعلها من أكثر الدول تقدماً وتطوراً في مجال التعليم

يا الله نسألك بعزتك أن تبدل حالنا إلي أحسن حال وأن توفقنا وتوفق ولاة أمورنا في هذا الأمر إنك قادر على كل شي

اللهم إنا نسالك بإسمك العليم نسألك بجلال وجهك وعظيم سلطانك و بكل اسم سمّيت به نفسك أوعلمته لأحد من عبادك أن تنقذ امتنا و ترحمها وتعُزها

وصلّ اللهم على سيدنا محمد خير خلق الله

أنقذوا السودان؟ .... إذا التعليم اولاً

الناظر للمؤشرات الأساسية حول أداء النظام التعليمي في البلاد قد لا تخطئ عينه أن هناك نمو واضح وبين في أعداد إستيعاب الطلاب في المدارس بصورة عامة في السنوات الماضية. الزيادة بين عامي 2000 و2010 بلغت 7% في التعليم العالي، 6% في التعليم الثانوي و5% في التعليم الأساسي. بالرغم من أن هذه النسب تبدو قليلة، إلا أن الناظر في ذات الوقت للزيادة في عدد السكان سيجد أن الزيادة من حيث الأعداد المطلقة تعتبر زيادة مقدرة (علي سبيل المثال في التعليم الأساسي سنجد أن الزيادة في أعداد الإستيعاب في هذه الفترة بلغت مليون ومائة الف طالب). هذه المؤشرات الأساسية بالطبع تعتبر إنطلاقة جيدة من حيث المبدأ، لكن في ذات الوقت سنجد هذه الزيادة لم تنطوي علي تغييرات جزرية وأستراتيجية في وضعية النظام التعليمي في البلاد، وإنما حدثت في الغالب الأعم لإعتبارات لا ترتبط بالضرورة بتدخلات ملموسة تمت من قبل الدولة في

هذا المجال. فمثلاً تطبيق إتفاقية السلام، توقف القتال في بعض مناطق البلاد، زيادة عدد السكان، وغيرها، قد تكون ساعدت بالفعل في زيادة عدد الطلاب المستوعبين في النظام التعليمي لكنها لا تعكس بالضرورة كما قلنا تدخلات الدولة أو الحكومة لتطوير التعليم. لكن دعونا لا نبخس الناس بضاعتهم في هذا الإطار ودعونا نتحدث عن نسبة من هذا التغير قد يكون مردها بالفعل لبعض السياسات في هذا القطاع. وبالطبع نحن هنا لا ننكر الجهود التي تقوم بها الحكومة حالياً في تقوية هذا القطاع الحيوي في البلاد، فقد تعهد رئيس الجمهورية بتبنيه شخصياً لقطاع التعليم في السودان وبضمان إحداث تغيير كبير في هذا القطاع، كما أعلن أن العام 2012 هو عام التعليم في السودان. وبالرغم من أن هذا التوجه يرمز للدعم السياسي المقدر الذي يجده هذا القطاع، إلا أننا نأخذ علي الحكومة مأخذين في هذا المحور. أولاً هذا الإعلان أتي متأخراً كثير، وبالطبع أن يأتي متأخراً أفضل بكثير من أن لا يأتي البتة. والمأخذ الثاني هو عدم ترجمة هذه التعهدات في شكل مخرجات ملموسة حتى الأن. بالتأكيد أن الوقت قد يكون مبكراً نسبياً لرؤية تغييرات حقيقية في مخرجات النظام التعليمي حتى وقت صدور هذا التحليل، لكن مؤشرات التغيير في الإتجاه الإيجابي المطلوب لم تبين حتى الأن أننا نسير في الإتجاه الصحيح. لقد كنت من الذين إستبشروا خيراً بتعين الأستاذة سعاد عبد الرازق وزيراً إتحادياً بوزارة التعليم العام في العام 2011، بالرغم من أنني لا أعرفها البتة، إلا أنني قد علمت أن لديها طموح قوي نحو إحداث تغيير حقيقي في هذا القطاع المهم في البلاد. وقد أقرت وزيرة التربية والتعليم في احد خطاباتها بأن علة التعليم الأساسية في البلاد ضعف التمويل الحكومي له وعدم وضعه ضمن قائمة الأولويات في البلاد.

كثيراً ما أجد نفسي، وفي تعبيري عما يدور في خلدي من مفاهيم، أميل لأن أكون من أكبر الذين ينادون بمفهوم التنمية المتوازنة والمستدامة والمبنية علي إقتصاد متوزان تضع في عين الإعتبار كافة العوامل التي تشكل محور حياة المجتمع بالإضافة إلي إحتياجات المجتمع. أنادي بأن نوازن بين قطاعات الإنتاج المختلفة وبين توزيع الموارد بشكل منظم بين مدخلات التنمية المختلفة. وبالرغم من إنتمائي للقطاع الصحي ومع معرفتي الجيدة بمشاكل هذا القطاع ومعاناته من إنعدام مفهوم التنمية المتوازنة، لكنني أجد نفسي مرغماً امام مشكلة التعليم أن أضع رايتي كعامل صحي وأثول بكل قوة ومن أعماقي "التعليم اولاً. ولعلي لن أكون أول المنادين بهذا المفهوم، فقد سبقني إلي هذا الكثيرين ولكنني بالتأكيد سأنضم بقوة لصف من يحاولون تنفيذ هذا الشعار علي أرض الواقع بكل السبل الممكنة.

إن حال التعليم في البلاد يغني عن السؤال، فكافة مخرجات هذه العملية تشير بوضوح إلي تردي بين في كافة مكونات النظام سواء أن كان ذلك في مستوى المدخلات (التمويل، المعلم، الفصل، السبورة، المنهج، الكتاب الخ) مروراً بالعمليات (الإدارة، المتابعة، التدريس الخ) ووصولاً إلي مخرجات النظام (مستوى الطلاب، نوعية الطلاب، أعداد الطلاب، تغطية خدمات التعليم، حق الحصول علي التعليم الخ). بالإضافة إلي كل ذلك سنجد أنه وبكل أسف أن النظام التعليمي القائم حالياً في السودان يقوم بالتركيز في المقام الأول علي المادة والمعلم بشكل كبير ويأتي الطالب للأسف أخيراً في ذيل قائمة الأولويات. و الباحث في شئون التعليم سيجد العديد من المحاور التي تم تناولها حول هذا النظام وكيف أنه يأتي في زيل الأولويات في البلاد. وأذكر أنه قد تم تداول واسع لواقع ميزانية السودان في العام 2011 بشكل واسع علي شكبة الأنترنت وخاصةً علي موقع "الفيس بوك"، حيث تناول السودانيين المهتمين بقضايا التنمية الأساسية حقيقة أن 77% من الميزانية العامة تذهب لقطاعات الأمن والدفاع وما تبقت من الميزانية وهي (23%) يتم توزيعه علي بقية القطاعات بما فيها كل أنشطة قطاع الخدمات من تعليم وصحة وغيرهما. بالطبع هذه الأرقام كما قلت ليست موثوقة المرجعية ولكن تداولها الواسع النطاق والتزمر الذي وجدته لدى الكثيرين منها، أكد لي بالفعل أن توجه الدولة الحالي لا يضع "التعليم أولاً". بالإضافة إلي ذلك تناول تقرير للبنك الدولي في واحد من التقارير التي تصدر عنه حول مشاريعه المشتركة مع حكومة جمهورية السودان في قطاع التعليم، أن الإنفاق الكلي علي التعليم لم يتجاوز (1.5%) من إجمالي الدخل القومي، وكذلك لم يتجاوز (3%) من إجمالي الإنفاق الحكومي في العام، وهذه المؤشرات تتماشئ مع ما ذكرنها سابقاً حول توجهات الميزانية في الدولة. هذا الوضع له إنعكاساته ليس فقط علي المستوى القومي وإنما كذلك علي مستوى الولايات فهناك تفاوت كبير في هذا المحور بين الولايات. ففي حين أن إنفاق بعض الولايات علي التعليم قد يصل إلي ما يفوق 15% من ميزانية الولاية، إلا أننا سنجد أنه وفي بعض الولايات لا تتعدى هذه النسبة 2% من إجمالي

ميزانية الولاية. بالإضافة إلي ذلك سنجد أن غالبية هذه الإنفاق (90% حسب تقدير البنك الدولي) يذهب في المنصرفات الجارية مثل المرتبات والتسيير، ونسبة قليلة جداً تذهب في إتجاه تنمية قطاع التعليم. كذلك يجب فهم أن الإدارة المالية لمدارس مرحلة الأساس تقع تحت المسئولية المباشرة للمحليات، العارف بالوضع في رئاسة المحليات ومع تدافع الأولويات وتنازع القائمين عليها علي الموارد الشحيحة المتاحة سنفهم بالتأكيد لماذا يعاني هذا المحور المهم في قطاع التعليم أكثر من بقية المحاور.

ضعف تمويل التعليم ضمن العديد من القضايا المحورية الاخرى في أجندة الحكومة مما يجعل أولوية التعليم تضيع وسط زحام الأولويات ومع ترافق ذلك مع غياب الرؤية الكلية التي تقود إدارة النظام التعليمي نحو غاياته. سنجد أن قضية مجانية التعليم في السودان لها ما لها وعليها ما عليها. خاصة مع الوضع في الإعتبار النظام الإداري للدولة في السودان، فمع توزع المسئوليات والإلتزامات بين المستوى الإتحادي، الولائي والمحلي تبدو قضية مجانية التعليم مثل الرضيع اليتيم الذي لا يعلم من سيقوم برعايته وحمايته. فمع وجود هذه القضية ضمن توجيهات الدستور وكذلك الخطة الإستراتيجية وسياسات وزارة التربية والتعليم الإتحادية، لكن في ذات الوقت نجد أن الممارسات الفعلية في الكثير من الولايات والمحليات إن لم يكن كلها تشير إلي أن هذه القضية أبعد ما تكون عن الأولويات. وفرض الرسوم علي التعليم تدل علي المفهوم الذي تدار بها هذه الخدمة في البلاد علي انها عبء علي النظام من حيث الإنفاق ويجب تغطية هذا الإنفاق من قبل الأسر والمجتمع. لم أعتد أن أدخل المحاكم لأي من الإجراءات ولكن إستدعت الظروف أن أقوم ببعض الإجراءات في عدد من المحاكم عقب وفاة والدي وفوجت بمستوى الرسوم المنخفض للغاية لتكملة الإجراءات وأحسست بالسرور لأجل ذلك، فهي أقرب ما تكون للمجانية. لكن في ذات الوقت أتحسر حين أجد الأسر الفقيرة والمعدمة تكون مضطرة أحياناً لدفع رسوم تعليم أبنائها وكذلك تكلفة الكتب وغيرها، الأمر الذي أحياناً يضطر بالكثير من الأسر إلي إتخاذ قرار حرمان بعض أو كل أبنائها من نعمة التعليم.

أجدني أتساءل هنا، لماذا يحدث هذا؟ لماذا يوضع التعليم في خانة المنصرفات التي ينظر لها علي أنها عبء علي الدولة وميزانيتها في حين يمكن النظر إليها علي أنها إستثمار؟ كما سنتحدث عن ذلك لاحقاً، لماذا يهمل التعليم في السودان علي هذا النحو حين يتعلق الأمر بتوزيع الموارد؟ في الدستور والخطط الأستراتيجية والخطابات العامة نجد هذه المحور هو بالفعل في قمة الأولويات، لكن حين نتحدث عن الواقع، فإن التعليم أبعد ما يكون من قائمة الأولويات.

السودان بالتأكيد ليس إستثناءً عن الكثير من دول العالم، فلفترة طويلة للغاية، تراجع ترتيب قضية التعليم عالمياً في الأهمية مقارنة بقضايا أخرى شغلت أولويات الدول والمنظمات الدولية في العقود الماضية. إلا أن الكثير من المؤشرات الان تدل علي أن التعليم عاد بقوة ليكون أحد مقومات أجندة الدول والمنظمات الدولية في الفترة المقبلة. فهناك العديد من المبادرات التي لا يسع المجال لذكرها الأن، لكني أجدني متفائلاً بكون حدوث هذا التغيير غلي المستوى العالمي والذي نأمل أن ينعكس كذلك علي نظرة القائمين إمر الدولة في البلاد. بالإضافة إلي هذا التغيير العالمي، ومن خلال إضطلاعي علي الحراك البحثي في السودان والمرتبط خاصةً بقضايا السياسات، أجد أن العديد من المؤسسات والباحثين في هذا المجال بدأو بالفعل العمل علي إيجاد المنافذ الممكنة لتهيئة المناخ الكلي سياسياً وداخل المؤسسات المعنية بإعادة تشكيل وضعية التعليم في سلم أجندة العمل السياسي والحزبي في السودان بحث يكون "التعليم أولاً".

إن قضية ضعف التعليم ومخرجاته بالتأكيد لها أبعاد كثيرة، لكنني في هذا المقام أجدني أستحضر البعد الأخلاقي المرتبط بضعف النظام التعليمي في البلاد، فبعكس العديد من المجالات الأخرى، سنجد أن ضعف النظام التعليمي ينطوي علي إحساس بالجرم تجاه الأطفال الذين لا يحصول علي التعليم أو يحصلون عليه بجودة متدنية بل وحتى أولئك الذين يخرجون من منظومة التعليم كفاقد تربوي. كل هؤلاء لديهم حقوق علي الدولة والمجتمع فقد كشفت دراسة حكومية مشتركة مع صندوق الامم المتحدة للطفولة (يونسيف) بان 2.7 مليون طفل سوداني محرومين من التعليم، وهو ما يشكل ما نسبته 27% من الفئة العمرية بين 10 – 19 عاماً في السودان. قد تتعدد أسباب هذا الواقع، وأحياناً تكون خارجة عن الإرادة منثل الحروب والنزوح والفقر، لكن في ذات الوقت ليس ذلك بمبرر كافي يعفينا كمجتمع أولاً ومن ثم الدولة والحكومة من التفكير الجدي فيهم وفي مستقبلهم.

في قراءة أخرى لواقع التعليم، سنجد أن نسبة إستيعاب كلية بلغت حتى الأن (70%) من الأطفال في سن التعليم، لكن في ذات الوقت نسبة إكمال التعليم الأساسي لا تتعدى (54%) من الطلاب المستوعبين، مما يؤكد علي أن النظام التعليمي يفقد بالتأكيد الكثير من الطلاب في مسيرتهم في التعليم الأساسي. الكثير من الدراسات وجدت أن الفاقد التربوي في السودان مرتبط في الكثير من الأحيان بالواقع الإجتماعي في السودان، وأن الكثير من الأسر في المجتمع السوداني - خاصةً في الأرياف - لا تعتبر التعليم أولوية ضمن أولويات الأسرة. إذ قد تسقط أهمية تعليم الطفل سواء أن

كان ذكراً أو أنثى مع تداخل عدد من العوامل المرتبطة بالتأكيد بالمحددات الإقتصادية للتعليم مثل تكلفة التعليم أو المنفعة المتوقعة من التعليم، أو بقضايا متعلقة بسهولة أمكانية الحصول علي التعليم أو توفر خدمة التعليم أو عوامل اخرى مثل الحروب والصراعات وغيرها وغيرها. لكن في الكثير من الحالات التي تمت دراستها في الكثير من البحوث التي أجريت، وجد أن الواقع يشير إلي أن الكثير من مكونات المجتمع السوداني لا تعتبر التعليم في قمة أولويات الأسر. هذا الواقع بالطبع يلقى بمسئولية إضافية علي المجتمع، ويعطي بعداً إضافياً لمهمتنا في السودان حول كيف يكون "التعليم أولاً".

ستجدر الإشارة هنا بأنها لن تكون هذه المرة الأولى التي يتم فيه طرح شعار التعليم أولاً، فقد سبق وطرحته عدة جهات وعدة أشخاص، ولابد لنا من فهم أننا إذ نطرح هذا الطرح في موضوع "التعليم أولاً" فإننا نصر علي أن المسئولية هي مسئولية الجميع كما قلنا سابقاً، ليس الدولة فقط أو الحكومة فقط بل المجتمع ومنظماته خاصةً السياسية منها، لابد للجميع من الاحساس بهذا الهم الكبير والمسئولية العظيمة التي نقف عندها. تقصير الجميع في هذه القضية يضع الكل تحت المحاسبة أمام الله أولاً، أمام هؤلاء الأطفال الذين يجدون التعليم أو لا يجدونه علي حدٍ سواء، وكذلك أمام ضمائرنا. السودان والسودانيين كشعب والقائمين علي إدارة شئون السودان، كلنا في حوجة قوية لأن نشعر فعلاً إلي حوجتنا إلي وضع التعليم في قمة أولويات الدولة والحكومة والمواطنين. التعليم ووضعه الأن في السودان هو بالتأكيد أكبر العقبات التي تحول بيننا وبين التطور الذي يجب أن تكون عليه هذه البلاد.

للأسف سنجد أن كافة المعطيات تشير إلي أن التعليم بالتأكيد ليس في أولويات الدولة أو الحكومة خاصة تلك المتعلقة بالتمويل كما سنتناول ذلك لاحقاً. في ذات الوقت أجد نفسي مثل الكثيرين لا حول لنا ولا قوة في عملية التغير أو إتخاذ القرار فيما يتعلق بتحسين النظام التعليمي ومخرجاته في بلادنا. لكن في ذات الوقت أجدني مسئولاً أمام الله ونفسي والمجتمع أن أقدم ما أستطيعه لكي يحدث ما نريد رؤيته من تطور في هذا القطاع الأساسي للتنمي في البلاد.

التعليم كأستثمار

الكثير من الدراسات والتجارب العالمية أكدت علي وجود علاقة إرتباط واضحة بين التوسع في التعليم بشكل عام وبين معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن للتعليم دور كبير في خلق رأس المال البشري القائم علي تطوير القدرات والإمكانات، هذا فضلاً عن دور التعليم في تعزيز المعرفة عبر برامج وأنشطة البحث والتطوير. وبدأ العديد من قادة الإقتصاد في الدول الأكثر تقدماً في الإقتناع بهذه الأفكار والتشديد علي أهمية الإستثمار في رأس المال البشري متمثلاً في النظام التعليمي كضامن أساسي لإنتاج القوى البشرية المطلوبة. وقد وجدت العديد من الدول أن هناك إرتباط كبير بين الزيادة في رأس المال البشري المؤهل وبين معدلات النمو في هذه الدول متمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبمعنى مبسط سنجد أن كل هذه المشاهدات تؤكد علي أن الإنفاق علي التعليم هو بضرورة الحال يعتبر في خانة الإستثمار وليس الإنفاق بمعناه المطلق. الإنفاق في التعليم يؤتي أكله في شكل مخرجات تعود علي بالنفع علي كل المجتمع بشكل كلي وليس الشخص المتعلم فقط. ذات الدراسات وجدت أن هناك علاقة واضحة بين نوعية وتغطية التعليم الذي يقدم في البلد وبين مستوى تكوين رأس المال البشري والذي كما ذكرنا يرتبط بالتنمية الكلية في المجتمع.

أدناه عدد من الدراسات التي قام برصدها بعض الباحثين في هذا الجانب:

- لاحظ الباحث روبرت سولو أن مساهمة التعليم في زيادة إنتاجية العامل بالولايات المتحدة في الفترة ما بين (1909-1949م) كانت الأكبر من مساهمة أي عامل آخر في مدخلات الإقتصاد.
- دراسة للبنك الدولي في العام 2002م في مصر وجدت أن المعامل الأكثر إرتباطاً وقدرةً على التأثير في أوضاع الفقراء هو التعليم، وقد وجدت الدراسة أن 45% من الفقراء يعانون الأمية وهنالك علاقة عكسية ما بين مستوى الفرد التعليمي ووضعه كفقير (وأنه كلما إرتفع تأهيل الفرد زادت فرصته في الخروج من دائرة الفقر).
- أكدت دراسة أجريت في تايوان أن التعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي، فقد وجد أن زيادة قدرها 1% في أعداد من أكملوا التعليم العالي تقود لزيادة قدرها 0,35% في الإنتاج الصناعي.
- وأخيراً فقد ساعدت عدد من الدراسات الأخرى في تفسير الأسباب وراء وقوع بعض البلدان في فخ الدخل المتوسط، ولماذا تعجز بلدان أخرى عن الإفلات من حالة الدخل المنخفض،

حيث وجدت أن هناك إرتباطات كبيرة بين مستويات الدخل الفردي والوطني الإجمالي وبين مستوى رأس المال البشري في الدولة.

لكن سنجد أنه كما في العديد من الدول النامية، فإن هذه الدراسات لم تؤثر كثيراً علي شكل السياسات التي تختطها هذه الدول. فبالرغم من توفر البراهين والأدلة العلمية علي أهمية الإستثمار في التعليم، إلا أنه مازال التعليم لا يتم النظر إلي بهذا المنظور الذي تحدثنا عنه علي أنه إستثمار مفيد للدولة، فأغلب السياسيين حين يخيرون بين بنود الإنفاق (أو الإستثمار إذا شئنا) الطويل المدى مثل التعليم والذي يؤتي أوكله بعد عقود أو الإستثمار القصير الذي يؤتي أكله لحظياً فإنهم في الغالب سيختارون العصفور الذي في اليد بدلاً عن تلك العشرة التي قد تكون علي الشجر. وهذا ما قد يفسر ما قد ذكرناه سابقاً من ملاحظة أن الإهتمام بالتعليم وتطويره وكذلك بعض المحاور المتعلقة به مثل مجانية التعليم قد تكون بالفعل موجودة علي مستوى السياسات والخطط الإستراتيجية لكن بالتأكيد لن نجدها ملموسة علي أرض الواقع. وبالرغم من الزيادة في الإنفاق الحكومي علي التعليم، إلا أن حجم الإنفاق/ الإستثمار ما زال ضعيفاً للغاية مقارنة مع الإحتياجات. بالإضافة إلي التغيير الذي نرجو أن يحدث في نظرة الحكومة عبر تغيير مفهوم وعبارة "الإنفاق الحكومي علي التعليم" إلي "الإستثمار الحكومي في التعليم"، فإننا كذلك نتمنى أن تحدث هذه النقلة علي مستوى منظمات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية وكذلك علي مستوى المنظمات المعنية بقضايا التنمية والتطور المجتمعي. تغيير الموقف الحكومي فقط ليس بالضرورة هو الحل الوحيد المتاح، فمع وجود مجموعات تحمل قضية التعليم في السودان علي محمل الجد وتؤمن في ذات الوقت بضرورة ضخ أموال في هذا القطاع الإستراتيجي، فلن نحصل علي إستقرار مستدام في مستوى الصرف علي التعليم وسيترك ذلك للظروف وتقلبات حال السياسة علي مستوى الحكومة. فقد تنفعل القنوات الحكومية في وقت من الوقت بتوجيها رئيس الجمهورية أو بإلتزامات سياسية مرتبطة بإتفاقات خارجية مثل مشاريع البنك الدولي أو غيرها من مشاريع التنمية المشتركة، وهو ما حدث بالفعل في عدد من السنوات الماضية، لكن تعود "حليمة لقديمة" ويعود مرة أخرى التضيق علي ميزانية التعليم لحساب بنود أخرى مثل الأمن والدفاع خاصة في حالة عدم الإستقرار الأمني والسياسي الذي تمر به البلاد في هذه الفترة. وقد تناول أ. عبد العزيز حسين الصاوي في ورقة له تناولت مفهوم أسبقية التعليم، وقد ناقش في ورقته هذه دور المجتمع المدني في تطور التعليم في السودان وشدد علي أن "إستيقاظ المجتمع المدني علي أهمية التعليم الإستثنائية وإنخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين فيه غض النظر عن مواقفهم السياسية، له أهميته الأنية

وليست المستقبلية فقط". وأجدني أضم صوتي إلي صوت الإستاذ الصاوي إلي أن إنضام المجتمع في مفهومه العريض وخاصةً المنظمات الممثلة له الأهمية الكبرى في إحداث تغيير كبير في وضعية التعليم في السودان وفي تحقيق شعار "التعليم أولاً"، وهذا مكمل بالتأكيد للدور الحكومي.

هناك بعد اخر مهم يجب النظر من خلاله للنظام التعليمي. حيث سنجد أنه ومن خلال نظرة قريبة للنظام التعليمي سنجد أن التعامل معه علي أساس أنه صناعة سيساعد في فهم كيفية الإستثمار فيه. فكما ذكرنا سابقاً، فالنظام التعليمي شأنه شأن أي منظومة لابد لها من وجود (مدخلات – عمليات – مخرجات). المدخلات تشمل دائماً (التمويل، المعلم، الفصل، السبورة، المنهج، الكتاب الخ) مروراً بالعمليات والتي يمكن تمثيلها في (الإدارة التعليمية، المتابعة، التدريس الخ) ووصولاً إلي مخرجات النظام والتي تشمل (مستوى الطلاب، نوعية الطلاب، أعداد الطلاب، تغطية خدمات التعليم، حق الحصول علي التعليم الخ). شأن ذلك مثلاً ما يشبه تصنيع البسكويت حيث لابد من مدخلات مثل الدقيق، السكر، الزيت، القوى العاملة، الكهرباء، المعدات وغيرها، ولابد من طريقة معينة لتتم بها عملية التصنيع ومن ثم نقوم كمستثمرين (أصحاب مصنع البسكويت) بالتأكد من الدفع بأفضل المدخلات وتوفير أفضل سبل العمليات لنحصل علي أفضل "بسكويت" ممكن. والصناعة - لمن يعرف القليل عنها - قائمة علي تخفيض الميزانية أو أوجه الصرف ما أمكن وزيادة فعالية الإنتاج للحصول علي أفضل الأرباح لكن ليس علي حساب جودة المنتج التي هي الدافع الأساسي لمن يشتري هذا المنتج الذي يؤدي بدوره إلي الحصول علي الأرباح. فكذلك هي عملية الإستثمار في التعليم تشبه إلي حد بعيد للغاية الإستثمار في الصناعة. لكن من يراقب شكل الإستثمار (الإنفاق) في النظام التعليمي في السودان يجد أنه يتسم بعدم وجود رؤية واضحة حول كيفية الإستثمار وما هي المناطق الأكثر حوجة للإستثمار في النظام والتي تجلب أكبر عائد. فكما قلنا أن الموارد الموجودة علي قلتها لم تساعد في تحقيق أي من النتائج المرجوة. وبالإضافة إلي الإستثمار الموجه في المدخلات، لابد من التفكير أيضاً في أين يمكن أن نضع المال بصورة أكثر تركيزاً. العديد من الدراسات العالمية قدمت أدلة علمية علي أن الإستثمار في التعليم الأساسي (وخاصةً في السنوات الست الأولى من التعليم) يعود بفائدة أكبر علي الإقتصاد الكلي من الإستثمار في المستويات الأعلى وخاصةً التعليم العالي. والمتتبع لخطى التعليم في السنوات العشرون الماضية في السودان، سيجد أن الوضع معكوس تماماً في السودان، فبالرغم من وجود مبررات كافية حول أهمية الإستثمار في توسعة وتطوير التعليم العالي وما صاحب ذلك من تحول كبير في تنفيذ ثورة التعليم العالي، فقد وجهت الدولة الكثير من ميزانية التعليم نحو التعليم العالي.

إعادة التفكير في توجيه الميزانية المتوفرة نحو التعليم الأساسي قد يكون إتجاه إستراتيجي لابد من التفكير فيه. نحن هنا لا ننادي أو نقول بعدم أهمية التعليم العالي، لكننا نفكر بعقلية المستثمر، فإذا كان لديك دليل كافي علي أن إستثمارك في مشروع ما سيدر عليك مستوى معين من الربح ولكن في ذات الوقت إذا قمت بالإستثمار في مشروع اخر بذات المبلغ فان ربحك سيتضاعف فلابد لك من أن توازن بين كلا المشروعين واضعاً في إعتبارك مواردك المتاحة، الربح أو المخرجات الممكنة وكذلك الوضع بشكل عام.

إزداد عجبي كثيراً حول لغز التعليم في السودان حينما إطلعت علي بعض المشاريع الكبيرة التي إستثمر فيها البنك الدولي، صندوق المانحين، منظمة اليونيسف وغيرها في مجال التعليم في السودان. فكما أشرنا سابقاً أن 90% من الميزانية الحكومية تذهب في شكل مرتبات أو في شكل منصرفات تسيير في المدراس، وتغيب ميزانية التنمية الحقيقية المتمثلة في بناء المدراس، أوالتطوير المهني للمعلمين، أو تطوير النظم الإدارية وغيرها (أي ما يعرف بالتطوير الرأسي أو النوعي). وقد أدركت العديد من الجهات التي قدمت الدعم للحكومة في هذا المجال هذه الفجوة الحقيقية في الإستثمار في التعليم وبدأت في تقديم دعمها بالتركيز علي سد النقص في تمويل هذه المحاور. سنجد أن توجهات الدولة نحو رفع التغطية بخدمات التعليم لا تتفق مع حجم الإستثمارات المدفوعة في هذا الإتجاه. فبالإضافة إلي قلة الميزانيات المتاحة سنجد أن هذه الموارد علي قلتها لا توظف بصورة جيدة. فعلي سبيل المثال كما سنتناول ذلك لاحقاً، فان العدد الحالي من المعلمين رغم قلته، ورغم أنه يمثل جزء مقدر من موازنة الدولة، إلا أن الكثير من دراسات البنك الدولي أكدت علي ضعف التوظيف الأمثل لهذه الأعداد كما سنتناول ذلك لاحقاً، أي أن الإستثمار الموجود علي قلته لا يتم توظيفه بشكل جيد وأمثل، كما أوضحنا من قبل. بالرغم من ذلك سنجد أن عدم توفر المعلومات الأساسية في النظام التعليمي وعدم وجود نظام معلومات قوي، بالإضافة إلي ضعف ثقافة البحوث كسمة يجب أن تكون متصلة بالقطاع التعليمي، لهما الأثر الكبير في ضعف

توظيف الموارد المتاحة للتعليم في السودان. لذا سنجد أن الإستثمار في التعليم علي قلته فإنه لا يبنى في العادة علي معلومات وأدلة كافية مما يقلل من مخرجات هذا الإستثمار بشكل كبير.

ونحن في هذا الحوار يجب أن نطرح سؤالاً هاماً حول كيفية العمل علي زيادة مفهموم الإستثمار في التعليم من الداخل قبل الخارج. أي أنه لماذا يجب علينا أن ننتظر البنك الدولي أو غيره من المؤسسات العالمية لتأتي وتخبرنا بتقصيرنا في قطاع حيوي مثل التعليم، لماذا يجب علينا إنتظار البنك الدولي للإستثمار في التعليم في السودان. لست إقتصادياً من الطراز الأول أو حتى من الطراز الاخير، ولست في موقع يخولني بتقديم حلول أو وصفات سحرية تخبر عن كيفية تحريك الموارد اللازمة للإستثمار في مجال التعليم ولا عمن يجب عليه الإستثمار في التعليم، لكن بالتأكيد هناك تجارب من حولنا قد تساعد في فهمنا بشكل أكبر للخيارات التي قد تكون متاحة لنا للدفع بموارد إضافية لتقوية النظام التعليمي. قد يقفز عقل البعض إلي القطاع الخاص بإعتباره أكثر القطاعات بداهةً في هذا الإطار، لكن بالتأكيد فإن تجربة الإستثمار في المدارس الخاصة في السودان ستلقي بظلالها بشدة خاصةً فيما يتعلق بالإفرازات السالبة لهذه التجربة. ولست هنا في مقام يتيح لي التحدث عن هذه التجربة، لكنني في ذات الوقت لا أود أن أغلق الباب أمام إمكانية الإستفادة من القطاع الخاص في سد جزء من فجوة تمويل تطوير النظام التعليمي ولكن ضمن مفهوم وصيغة جديدين يضعان في الإعتبار إخفاقات التجربة الحالية وعدم تماشيها مع الهدف العام الذي نصبو إلي في رفع تغطية التعليم الجيد في السودان. وبلا شك فإن ارك العملية التمويلية للمجتمع فإن ذلك سيؤثر بلا شك وبشكل بائس علي كل الجهود التي تبذل في تطوير مخرجات التعليم، خاصةً مع وجود المؤشرات التي تدل علي تعاظم الفاقد التعليمي نتيجة هذا النهج.

السودان بحوجة كبيرة إلي تغيير جزري في الطريقة التي ينظر بها إلي النظام التعليمي في السودان وكذلك إلي الطريقة التي يتم الإستثمار فيه بإعتباره إستثمار حقيقي وفعلي وليس مجرد شعارات للإستهلاك العام وشحذ الهمم ولكن لأنه مستقبل السودان الذي نود أن نقوم بتغييره نحو الأفضل.

التفكير والتوجه الإستراتيجي

قبل أن نبدأ الحديث حول التفكير والتوجه الإستراتيجي في قضايا التعليم، أود بدءً توضيح أمرين. أولهما أني اعيد التأكيد علي أنني أعتبر نفسي شخصياً لا أفقه الكثير حول اللغة الفنية البحتة للتحدث حول النظام التعليمي، ولكنني أتحدث هنا بصفة المتابع، الأكاديمي والطالب سابقاً في هذا النظام التعليمي. الإعتبار الثاني الذي أود الإشارة إليه هو ضعف ثقافة التخطيط الإستراتيجي بشكل عام في الثقافة السودانية، فلم يزل حاملي هم التخطيط الإستراتيجي والمعنيين بهذا الأمر لايجدون من يصغي لهم في العمل العام، ومازال التخطيط القصير المدى (إن وجد من حيث المبدأ) هو المهيمن علي شكل العمل في أغلب القطاعات. لذا إستبشرت خيراً عندما علمت بوجود خطة إستراتيجية لقطاع التعليم الأساسي والثانوي تتحدث عن قضايا في ثلاثة محاور أساسية تغطية خدمة التعليم، جودة الخدمة وتقوية النظام التعليم. وقد سبق عملية وضع الخطة الإستراتجية - سبقها وضع تقرير شامل بعنوان "وضع قطاع التعليم في السودان"، متضمناً أول تشخيص شامل لكافة جوانب العملية التعليمية، من التمويل إلى معدلات الإلتحاق، إلى توزيع المدرسين والإستفادة منهم، وقد مثل التقرير أساس الإستراتيجية الجديدة للتعليم.

بالتأكيد قد تجد عزيزي القارئ أن ما سأطرحه من قضايا أدناه يمثل رفاهية في ظل ضعف التغطية بالخدمة التعليمية وضعف مستوى جودة الخدمة، وفي ذات الوقت أن ما سنقوم بطرحه من قضايا يظن الكثيرين - خاصة من هم في قلب عملية التخطيط للتعليم - بعدم أهميتها أو أنهم غير معنيين بها، إلا أن ذلك لا ينفي أن نجد بأنها أحياناً تمثل فجوات أساسية في النظرة للتعليم. في هذا الجانب سنتطرق لعدد من المحاور الهامة التي نرى أن التفكير الإستراتجي للقائمين بشأن التعليم يجب أن يعتبرها ضمن محاور العملية التخطيطة، وهذا لا يعني بالضرورة أن غير موجود في الخطة الإستراتيجية إذ أننا لا نود الدخول في تفاصيل محاور الخطة الإستراتجية القائمة.

- ❖ سنجد أنه من الأشياء المؤسفة جداً في عملية التخطيط في السودان هو أن التركيز في العملية التخطيطة للتعليم يكون حول المدارس، المباني، المقاعد، المادة، المنهج والمعلم ويأتي الطالب أخيراً، هذا إن تم الإهتمام به من حيث الأساس. بلا شك أن جُل العملية التعليمية يدور حول الطالب وأن كل ما يفعل يتمحور حوله، لكن ما نقوله هنا أن التخطيط يجب أن يتبنى الإحتياجات الفردية أولاً والجماعية ثانياً للطلاب كأساس للعملية التخطيطة. فالتخطيط الناجح للخدمات بشكل أساسي يجب أن يكون علي أساس التركيز علي العميل

بإعتباره المستفيد الأساسي من الخدمة وهو من يجب أن يحدد شكل، محتوى وجودة الخدمة. لذا لنأمل أن يأتي وقت قريباً يتحول فيه مفهوم التخطيط من التركيز علي الخدمة للتركيز علي الطالب "الطالب أولاً ... الإنسان أولاً". فعلي سبيل المثال، مراعاة الزيادة في تنوع إحتياجات الطلاب مع متغيرات العصر تنطوي علي عدد كبير من التغييرات التي يجب أن تحدث في محتوى المادة التعليمية وطريقة دراستها، كذلك سيكون من المهم الإهتمام بإيجاد برامج متخصصة تراعي قدرات الطلاب الموهوبين وغيرها من التفاصيل التي تضع في الإعتبار الإختلاف والتنوع الكبير في إحتياجات ومتطلبات الطلاب كمحدد أساسي لشكل ومحتوى البرنامج التعليمي.

- من أكثر القضايا المهملة في الخطط الإستراتجية هي وضع المعايير التي تساعد في تطوير الخدمة التعليمية وتجويدها، التعليم في السودان للأسف يفتقر إلي المعايير التي تحكم مقدمي الخدمة التعليمية وكذلك التي تحكم العملية الإدارية. الكثير من المعايير الدولية المتعارف عليها لا توجد علي قائمة المحاور التخطيطة وإن وجدت لا بتم الرجوع إليها بإعتبارها مرجعيات أساسية في العملية التخطيطة. لكن يجب أن نعي أن وجود المعايير في حد ذاته قد لا يعني شيئاً في ظل غياب عملية رقابية قوية تقوم علي متابعة هذه المعايير وطريقة تنفيذها أو الوصول إليها.
- كما تحدثنا من قبل، ولن نتوسع في الحديث عن ذلك هنا، فإن موازنة عملية الإنفاق (الإستثمار) في التعليم يجب أن تتماشى مع الفجوة الحقيقية في الإنفاق. وهنا تكمن الموازنة بين: (1) الكم أمام الكيف، وذلك حين نرى أن السودان يعاني بالفعل من ضعف في التغطية بالمدارس أو أماكن تقديم الخدمة وكذلك عدد الطلاب المستفيدين من الخدمة مقارنة مع الأعداد الكلية التي تحتاج للتعليم، لكن في ذات الوقت سنجد أن تجويد الخدمة هو أمر هام وهام للغاية في واقع اليوم. وقد أبدو شخصاً غير منصف إذا تبنيت الرأي القائل أننا في هذا الوقت نحتاج للتركيز علي الكم أكثر من الكيف. طبيعة الحياة ومحدودية التمويل تقتضي جميعها التعامل بواقعية مع حقيقة أنه يجب أن تكون هناك تضحيات من الجميع (والمعنى واضح)، فعلي سبيل المثال أيهما أولى ... التوسع في التعليم الجامعي أم إزالة الأمية هو سؤال جدلي كبير بالطبع. (2) التوازن بين أين نستثمر هو شئ لابد منه، أين نضع المال في المدخلات المختلفة للعملية التعليمية، التعليم الأساسي مقابل التعليم الثانوي والعالي، التوزيع الجغرافي للإستثمار، الشرائح المجتمعية الأكثر حوجة، وغيرها

وغيرها من الأسئلة الإستراتيجية التي لابد من طرحها قبل الشروع في توظيف الموارد المتاحة حالياً ومستقبلاً. موازنة الإستثمار في التعليم الأساسي مقابل التعليم العالي ستكون بالتأكيد تحدٍ كبير في إعادة تحديد الخط الإستراتيجي للدولة، خاصة مع معرفة أن أعداد الجامعات والمدارس الثانوية في السودان، وبالتالي المدخلات الخاصة بها، هي الأكبر علي مستوى الدول المجاورة للسودان، أي أننا نسير بالتأكيد في الإتجاه الخطأ بالدفع أكثر بالإستثمار في التعليم العالي، وأنا هنا لا أتحدث بمنطق الأرقام و المبالغ المالية ولكن بمنطق الإستثمار المتوازن.

- ❖ سنجد أن من الفجوات الكبيرة في النظام التعليمي في السودان هو عدم ملاءمة المناهج التعليمية لسوق العمل خاصة في المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم الجامعي. بالرغم من أهمية التطوير الرأسي والأفقي (كماً وكيفاً) للتعليم في السودان، يجب أن نعي أن تطوير التعليم بصورة حقيقية لن يتأتي مالم تتلائم مخرجات التعليم مع متطلبات المجتمع الأساسية والتي في مقدمتها إكتساب المهارات التي تضيف قيمة لأهمية التعليم في أذهان الطلاب وأسرهم. لحد كبير - وفي كثير من بقاع السودان وغيره من الدول - لا يزال التعليم يعاني من نظرة سلبية مرتبطة بمفهوم "الفايدة شنو من التعليم، أحسن ليك تخش السوق أو تتعلم حرفة تنفعك". هذا المفهوم منتشر بصورة كبيرة حيث لا تزال القيمة التي يضيفها التعليم للفرد والمجتمع غائبة عن أذهان الكثير من الناس الذين يمثلون غالبية ممن يفتقدهم قطاع التعليم أو لا يرغبون متابعة تعليمهم. والحق لله أن كلام الكثير منهم للأسف يبدو صحيحاً، لذا سنجد أنه من المهم للغاية أن تناقش الحكومة رؤية إستراتيجية واضحة في تبني مناهج شاملة لتحسين نوعية التعليم وملاءمته لمجالات العمل المتاحة في السودان.
- ❖ تطوير التعليم والتدريب المهني في السودان هو كارثة بمعني ما تحمله الكلمة من معنى. لن أتناول هذا الجانب بالكثير من التفصيل هنا إذ عمل الكثيرين علي تحليله بصورة كبيرة لمعرفة مشاكله، وقد تناولنا بشئ من التفصيل هذا الجانب في الباب الذي طرحنا فيه موضوع البطالة والهجرة. ما يمكن أن يقوم به القطاع التعليمي أن يعمل مع قطاعات أخرى لإجراء تحليل إقتصادي لتحديد القطاعات الرئيسة للعمل التي يمكن أن تستوعب هذه الشريحة من الطلاب والعمل مع مؤسسات التوظيف لضمان توجيه التعليم والتدريب التقني والمهني حسب الطلب، ويمكن إعتبار المجالس المهنية للقطاعات المختلفة والمعاهد المرتبطة بها، يمكن إعتبارها كبعض الأمثلة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الغرض.

وإذا نظرنا لهذه القضية بشكل أوضح سنجد أن التعليم الفني والحرفي له مكانة تفوق التعليم الأكاديمي فى كل الدول الصناعية المتقدمة بل بكل المعايير سنجد أنه حين تم التوسع في هذا النوع من التعليم وتم الإهتمام به، ساعد ذلك في خلق تغيير كبير في واقع إقتصاد هذه الدول، وهو ما جعل منها دولاً متقدمة بالفعل.

- بإعتقادي أن هناك محور إستراتيجي مهم للغاية في التخطيط المستقبلي وهو الإجابة عن السؤال حول ماذا نريد من مؤسسات التعليم (المدرسة، الجامعة، المعهد، الخلوة وغيرها) ماذا نريدها أن تقدم للطالب. الحوار حول أهمية التربية قبل التعليم بالطبع يجب أن تستمر، لكن كذلك يجب إدارة حوار جاد حول المهارات التي يجب أن تقدمها المؤسسة التعليمية للطالب والذي يجب أن تساعده فيه.
- تحدثنا سابقاً حول قضية هامة في تطوير النظام التعليمي في السودان، ألا وهي القدرات الإدارية في النظام التعليمي، فقد تحدثت العديد من التقارير والدراسات حول وجود فجوة كبيرة في القدرات الإدارية وإرتبط ذلك أيضاً بوجود عدم فعالية واضحة في الإستفادة من الموارد المتاحة. إن الإهتمام بهذا الجانب بلا شك هو من القضايا المهملة بوضوح في الإستجابة الحالية للتدهور في النظام التعليمي. سنجد أن أحد تقارير البنك الدول أشار بخجل إلي هذا الجانب لكي لا يخدش حياء وزارة التعليم فيما يبدو، ولكنه في ذات الوقت أوضح القصور الواضح في القدرات الإدارية في الوزارة الإتحادية بالتحديد كم أشار إلي الضعف في بقية النظام التعليمي في إشارة للوزارات الولائية والمحليات. وبالقطع هذا الأمر شئ واضح، وهو ليس مقصوراً فقط علي وزارة التعليم، ولكنها سمة تتصف بها الكثير من المؤسسات الحكومية في السودان خاصةً تلك التي تقوم علي أساس فني كما أوضحنا ذلك سابقاً.

ستبقى الإجابة عن السؤال حول ماذا نريد من التعليم وما هي الأهداف الإستراتجية للتعليم والنظام التعليمي؟ ستبقى هذه الإجابة هي الحاكم الأساسي في التوجه نحو تطوير وإصلاح التعليم وبدون الإجابة علي هذا السؤال سنظل "محلك سر". وكنت قد شهدت ندوة مفيدة للغاية تناولت قضايا التعليم في السودان وكان من المتحدثين فيها البرفيسور محمد الأمين التوم، الذي تناول بإسهاب أهمية الإجابة عن هذا السؤال وكيف أنها قد تؤثر في تغير مجري تاريخ التعليم في السودان.

بإعتقادي أن الإجابة علي هذا السؤال يجب أن:

- ✓ يشترك فيها ويتفق عليها الجميع (الطلاب أولاً ومن ثم قادة العمل السياسي، قادة الفكر، القطاع التعليمي الحكومي والخاص، المستثمرين بكافة أشكالهم، منظمات المجتمع المدني، المخدمين، وزارة العمل، شركاء التنمية، ذوي الخبرة من دول اخرى، ؟؟؟).
- ✓ يجب أن يبنى علي معلومات وأدلة قوية تساعد علي إتخاذ قرار علي أساس قوي وليس مجرد حدس أو فرضيات. نحتاج إلي تقوية نظام المعومات والبحوث العملية.
- ✓ النظر للتعليم علي أنه أساس لعملية تطوير واسعة للمجتمع والدولة وليس بتجريده من حقيقة أنه أساس التطور الحقيقي للدولة.
- ✓ يراعي قضايا إجتماعية في التعليم مثل قضايا الهوية، التعايش مع الأخر، الوطنية، الولاء للعقيدة وغيرها. للأسف هذه القضايا هي ما حددت في مختلف الإستراتجيات التي تناولت قضايا التعليم، ولكن للأسف لم نجد السبيل المناسب لتحقيقها في العملية التعليمية. ما يجب أن تحتويه الإجابة هو ماذا نريد بالتحديد من هذه المحاور.

أخيراً لقد قمت بأخذ المقطع التالي نصاً من أحد التقارير الحكومية التي تناولت قضية التعليم "*وإذا كانت قضية التعليم بوجه عام ملحة فإن قضية تكنولجيا التعليم والتعليم التكنلوجي تحتل مكانة الصدارة وذلك لان تطورات العصر تتصف بالعمق والسرعة والشمول، ولابد أن ندرك أيضاً أن قضية تطور التعليم في مجتمعنا ليس قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفايتها في خلق القوى البشرية العلمية والتكنولوجية القادرة علي الاسهام في بناء المجتمع العصري وفعاليتها والنهوض به في المستقبل*". لقد إستفزني بالفعل هذا المقطع من التقرير، لأنه في نظري يعكس غياب الرؤية في تحديد الأولويات. كثيرة هي العقبات والتحديات كما قلنا سابقاً، وكثير هو ما يجب إصلاحه في النظام التعليمي في السودان، لكن يجب علينا جميعاً أن نحدد بشكل دقيق أولويات كل مرحلة، ونسأل أنفسنا بشكل واضح وأن نجاوب بشكل أكثر

وضوحاً "إذا تبقت لنا في خزانة الدولة مائة الف دولار فقط لدعم النظام التعليمي، أين يجب أن نضع هذا المال لجلب الفائدة القصوى لمخرجات التعليم في السودان؟ (وهو بالفعل سؤال صعب وإستراتيجي للغاية).

في الختام أثرت أن أدرج ملخص لورقة أعتبرها في غاية الأهمية. الورقة تم إعدادها بواسطة المركز القومي للمناهج والبحث التربوي ببخت الرضا حول تطوير التعليم الثانوي في السودان. للحق لا ادري من هو واضع الورقة، لكن ولحفظ الحقوق الادبية أتقدم لمعد الورقة بالاعتزار لعدم ادارج اسمه لعدم معرفتي به. الورقة تناولت قضايا فنية أعتبرها في غاية الأهمية وأتفق مع محتوياتها الطريقة التي تم بها عرض الخيارات وبالتالي المساهمة في الوصول إلي قرارات أفضل.

كان من أهم مقررات مؤتمر سياسات التربية والتعليم المنعقد في سبتمبر 1990 م هي المقررات الخاصة بتوحيد التعليم الثانوي من ناحية سياسات القبول والشهادة . وتقتضي هذه السياسة أن يتجه التفكير إلى توحيد نظام التعليم بإنشاء مدرسة ثانوية من نوع جديد تلبي طموح أنصار المدرسة ذات التخصصات الأكاديمية البحتة وترضي طموح أنصار المدرسة الفنية بتخصصاتها المختلفة كما تلبي تطلعات المتحمسين للدراسات المتخصصة في اللغة العربية والتربية الإسلامية/الدينية.

ولتحديد بنية المدرسة الثانوية المقترحة ومنهجها تم اقتراح أخذ الموجهات التالية في الاعتبار :

1. فلسفة وغايات التربية في إطار الإنشاء والتوجه الحضاري للسودان بخصوصيته ، ومراعاة ذلك في إطار الحضارة الإنسانية ومتطلباتها المعاصرة بصورة عامة.
2. خصوصية السودان المكانية بوصفة دولة لها رسالة حضارية تتطلع إلى دور قيادي يتوافق وإمكانياتها المادية والبشرية.
3. توجهات وإنجازات القرن العشرين والقرن الذي سوف يعايشه طلاب هذه المرحلة وتوقعات المستقبل.
4. الوضع الديموغرافي للسودان من حيث التوزيع والكثافة والاستقرار .
5. لإمكانات المادية والبشرية المتوافرة حاليا والتي يتوقع توافرها في المستقبل.
6. خصوصية طالب المرحلة ذاتا وواقعا وتطلعاً.
7. إستصحاب المتغيرات في المرحلة السابقة ومرحلة التعليم العالي واستصحاب المحاور الأساسية التي يدور حولها أي نظام للمرحلة الثانوية المتمثل في:

أ. تركيز القيم والمعارف والخبرات وتنميتها وصقل القدرات وترقية المهارات.

ب. الأعداد للحياة للإسهام الفاعل في التنمية الشاملة للمجتمع.

ت. الأعداد للتعليم العالي المتخصص ومواصلة التثقيف الذاتي

الصور المقترحة للمدرسة الثانوية الأنسب:

انعقدت عدة لقاءات تربوية استضافتها كليات التربية بالجامعات السودانية ، بقصد التفاكر حول تطوير المدرسة الثانوية وشارك في هذه اللقاءات عمداء وأساتذة كليات التربية وقيادات العمل التربوي بالوزارة الاتحادية والولايات وقد تركز النقاش حول الخيارات التالية:

الخيار الأول:

ويتضمن المحافظة علي نظام المدرسة الثانوية المتخصصة حاليا والعم ل علي تطوير إمكاناتها وتحديث مناهجها. ويضم التعليم الثانوي في السودان ثلاثة أنواع من المدارس هي:

1. المدرسة الثانوية الأكاديمية : ويدرس فيها الطالب المواد الأكاديمية التقليدية.
2. المدرسة الثانوية الدينية : وهي حلقة من حلقات التطور للمعاهد الدينية التي تركز علي العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية.
3. المدرسة الثانوية الفنية : وتنقسم إلى عدة تخصصات يدرس كل واحد منها في مدرسة خاصة به وهي:
   أ. المدارس الزراعية.
   ب. المدارس التجارية.
   ت. المدارس الصناعية.
   ث. المدارس النسوية.

وهناك شريحة من التربويين في السودان تعتقد بأن نظام تعدد المدارس الثانوية هو الأفضل بعد مراجعة سلبياته وتطويره. ويري البعض بأن سلبياته يصعب معالجتها. وفيما يلي نعرض الإيجابيات والسلبيات:

الإيجابيات:

- يتيح قدرا أكبر من التخصص المبكر.
- يساعد علي جمع الإمكانات وتوفرها في مدرسة متخصصة.
- يعمل علي تصنيف الطلاب في اتجاهات واضحة مما ييسر الاختيار للتعليم العالي وسوق العمل.

- أصبح نظاما مألوفا لا يحدث تطويره هزة في نظام التعليم.

السلبيات:

- يكرس الفصل بين المعارف الإنسانية ، خاصة ما يتصل منها بالدين والقيم والجوانب النظرية المتصلة بالفكر والجوانب المتصلة بالمهارات العملية المرتبطة بمهن المجتمع.
- يحتم اختيار التلاميذ في وقت مبكر من حياتهم الدراسية . ويؤدي حشد التلاميذ في مدارس متخصصة بعد مرحلة لتعليم الأساسي مباشرة إلى مخرجات ضعيفة في كل المساقات.
- كما أثبتت الممارسة العملية أن للمدرسة الفنية بوض عها الحالي عددا من السلبيات تتمثل في الآتي:

أ. إرتفاع تكلفتها من ناحية الإنشاء والتسيير، فتكلفة تسيير مدرسة فنية واحدة تبلغ عشرة أضعاف تكلفة المدرسة الأكاديمية . وهذا قد ولد الشك في إن الناتج قد لا يساوي التكلفة مما حد من التوسع في المدارس الفنية.

ب. نشأ ال تعليم الفني الثانوي في حضن المدارس الصناعية والتي ارتبطت في ذهن المواطن بأن الهدف من إنشائها هو إعداد العمال المهرة . ولذلك لم تجد المدارس الفنية التشجيع من المواطنين كما وجدت المدارس الأكاديمية . فقد تبرع المواطنون بإنشاء أكثر من 80 % من المدارس الأكاديمية القائمة الآن في حين تم بناء مدرسة ثانوية فنية واحدة بالجهد الشعبي.

ت. أثبتت نتائج القبول للمرحلة الثانوية أن التلاميذ لا يختارون التعليم الفني رغبة أولي إلا نادرًا . وغالبا ما يكون مستوي الذي يختار التعليم الفني أصلاً لا يؤهله للمنافسة للتعليم الأكاديمي . وأدت هذه النتيجة إلى إن يكون متوسط مقدرات طلاب المدارس الفنية أقل بكثير من طلاب المدارس الأكاديمية.

ث. فرص الدراسة الجامعية المتاحة لطلاب المدارس الفنية محدودة بسبب عدم ثقة الجامعات في مستوي طالب المدارس الفنية ، ولذلك لم تعط وزنا مناسبا للمواد الفنية التي تدرس في هذه المدارس.

ج. يواجه المساق الصناعي في المدرسة الفنية مشكلة استقطاب المعلم المؤهل ، لأن معلم هذا المساق لا بد من أن يكون من خريجي الكليات الهندسية . والفرص الأخرى أمام هذا الخريج أفضل من اختيار التدريس مما جعل معظم المعلمين في هذا المساق من خريجي المرحلة الثانوية الصناعية.

ثانياً : الخيار الثاني:

وهو يتضمن توحيد نظام التعليم الثانوي في مدرسة ثانوية من نوع واحد له نظام قبول موحد وشهادة ثانوية موحدة في نهاية المرحلة علي أن تضم هذه المدرسة في ثناياها كل التخصصات المتاحة الآن في المدارس المتعددة ، هذا مع احتمال استحداث تخصصات جديدة.

وتبدأ الدراسة في هذه المدرسة بجذع مشترك من المواد، علي أن تتفرع إلى مساقات متعددة بعد الصف الأول.

الإيجابيات:

- يجمع هذا الخيار كل مميزات الخيار الأول من ناحية إتاحة فرص واسعة للتخصص.
- يتغلب علي سلبيات الخيار الأول من ناحية القبول حيث يتم القبول أولاً للمدرسة ثم يختار الطالب المساق الذي يتناسب مع ميوله وقدراته بعد الصف الأول.
- من المتوقع أن يعطي الطلاب فرصا متساوية للمنافسة للجامعات أو سوق العمل.

السلبيات:

- تفوق تكلفة إنشاء هذه المدرسة تكلفة إنشاء المدرسة الفنية المنفردة ، وبذلك تصبح باهظة التكاليف ، لذا فأن تحويل المدارس الحالية إلى مدارس متعددة المساقات سوف يكون مكلفًا جدا.
- تناسب المدرس ة المتعددة المساقات التجمعات السكانية الكبيرة التي توفر لها الأعداد المناسبة من الطلاب لمساقاتها المختلفة ؛ الأمر الذي يجعلها غير عملية في معظم مناطق السودان.
- يتوقع أن يتسبب هذا النمط التعليمي في عدم العدالة بين طلاب المدن وطلاب الريف وذلك لعدم توفير كل المساقات في مدارس الريف أو لقلة الإمكانات خاصة في توفير التدريب العملي.
- يحتاج لعدد كبير من المعلمين المتخصصين في كل المجالات لكل مدرسة الأمر الذي يصعب توافره في المستقبل القريب . وفي حالة توافر العدد المطلوب فأن وجود المعلمين سيكون غير اقتصادي إما لعدم وجود الحصص التي تكمل العبء الدراسي للمعلم أو لقلة الطلاب الذين يختارون دراسة المادة أو المساق.

ثالثا : الخيار الثالث:

وهو يتضمن اختيار نظام للمدرسة الثانوية ، يخرج بها من الأنماط التقليدية ، ويتناسب مع وظيفتها المستقبلية . ويقوم هذ ا النظام علي أساس إتاحة الفرصة للطالب لينال ثقافة متكاملة ، يكون التركيز فيها علي القيم واللغات والعلوم البحتة والرياضيات مع إعطاء جرعات مركزة في أصول المهن المختلفة . ويختار الطالب المواد التي سوف يجلس لها في امتحان الشهادة الثانوية ، علما بأنه سيكون هناك توسع في الحد الأدنى المقرر لامتحان الشهادة الثانوية من هذه المواد.

الإيجابيات:

- يملك الطالب قدرا كبيرا من الثقافة العامة المشتركة والمتنوعة في المجالات كافة.
- يعطي الطالب فرصة تعّرف الأنشطة العملية والنظرية وممارسة قدر مناسب للتدريب العملي من مجموع الأنشطة العملية المختلفة.
- يتيح للطالب فرصة كبيرة لمعرفة قدراته الحقيقية وميوله ليتمكن من تحديد مساره مستقبلا.
- يمكن من تطوير مناهج يظهر فيها قدر من التكامل بين الحقول المعرفية.
- لا يحتاج إلى تجهيزات مكلفة ، إذ يمكن تعديل المدارس الحالية بالقيام بإضافات بسيطة.
- يمكن إعداد معلميها في كليات التربية الحالية بإضافة مقررات محدودة في التخصصات المختلفة حتى يتمكن المعلم من تدريس مبادئ أي من الحقول المعرفية الجديدة.
- يعطي فرصة كبيرة للمناشط والجمعيات لتنمية القدرات الخاصة.
- يمكن أن يتبع فيه نظام مقررات مرن يستجيب للتجديدات التربوية.
- يسهل تطبيقه في المدارس الريفية الصغيرة لأنه لا يعتمد نظام المساقات أو التشعيب
- يتغلب علي عقدة التفاوت في مستويات الطلاب الذين يختارون المساقات الفنية.

السلبيات:

- لا يخرج طالب متخصص في المجالات الفنية لأن حجم المادة والتدريب في كل تخصص محدودة.
- يحتاج إلى إعادة تدريب لإعداد كبيرة من المعلمين لتدريس بعض المقررات الجديدة في المدرسة الثانوية والتي تكمل الثقافة العامة للطالب.
- يتطلب بناء مناهج جديدة متكاملة علي أسس غير نمطية.

المدرسة الثانوية التي تناسب السودان:

تم اختيار الخيار الثالث باعتباره خيارًا يناسب طبيعة التجربة التربوية السودانية . ويمكن معالجة سلبياته والتقليل من أثرها بجهد معقول واخطر هذه السلبيات هو تخفيف الجرعة العملية في المواد الفنية ، ولكن يمكن نقل التدريب المهني إلى مرحلة خارج التعليم النظامي حتى لا يحدث ازدواج في وظيفة التعليم العام . والحل المقترح هو التوسع في المعاهد المتخصصة بعد المرحلة الثانوية ، والتي تعرف في بعض الدول بكليات المجتمع . ويمكن أن تغطي هذه الكليات كل التخصصات ، ويتخرج الدارس منها بتخصص يؤهله للالتحاق بسوق العمل مباشرة.

ختاماً عزيزي القارئ دعنا تعاود الدعاء مرة اخرى أن يساعدنا الله عز وجل في تطوير النظام التعليمي في السودان

اللهم يا الله يا الله يا الله يا حي يا قيوم يا قادر على كل شي

أغث امتنا يا مغيث ... أغث امتنا يا مغيث ... أغث امتنا يا مغيث

يا محول الأحوال حول حال التعليم في بلادنا لأحسن حال يا ذا الجلال و الإكرام.

اللهم نتوسل اليك بجاهك أنقذ امتنا من حال الجهل والأمية والفقر يا الله

يا رب يا الله ... إن أول ما أنزلت في كتابك أقرأ .... نسالك يا الله يا عليم ... أن تنزل علي بلادنا من بركة هذه الكلمة رزقاً يعمها ويجعلها من أكثر الدول تقدماً وتطوراً في مجال التعليم

يا الله نسألك بعزتك أن تبدل حالنا إلي أحسن حال وأن توفقنا وتوفق ولاة أمورنا في هذا الأمر إنك قادر على كل شي

اللهم إنا نسالك بإسمك العليم نسألك بجلال وجهك وعظيم سلطانك و بكل اسم سمّيت به نفسك أوعلمته لأحد من عبادك أن تنقذ امتنا و ترحمها وتعُزها

وصلّ اللهم على سيدنا محمد خير خلق الله

إنتهى المقال

د. أمجد محمد إدريس